

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَتَبَيَّنَ بِأَكْبَرِ

باب حلة البهيمه والخناة عليها

وكان من جرحه البياض بعد ما ياب جثاها الملك للخصية النطق
المولود الذي هو العشد ولما كانت الزهيمه ملحقه بالمازات من تحت عكده
العقل والمطق الحق هذا الباب بان ما عده الرجل في الطوق كذا من الجوزين
وتحيطك **قول** فالركب فاسن لما وطأت الدابة ما اضاها بيدها او
اراسها او لدنت او خبطت وكذا اذا اصدت ولا يضمن ما نجت برجلها او
ذنبها انما في الجامع الصغير وقوله وما اضاها بل من قوله لما وطأت وصورتها
فيه محل عن يعقوب عن الحسين في الرجل يركب على الدابة وهو ليس برجلها قال
يضمن ما اضاها بيدها او برجلها او راسها او لدنت او خبطت الا النخيه بالرجل
او النخيه بالذنب فانه لا يضمنه الا الضاح الصغير وقال الحارث الشهيد
والكافي واداسا الرجل على رابه اى الدواب كانت في طريق المسلمين او طاشت
انسانا يبادر الرجل وهي تسير فقتله فدينه على قلة الواجب وذلك لا يستعمل
للدابة بالمثل من مكان الى مكان وهي مجبولة على هذا الفتى من حبهته فصارت
جنايتها كمنه لخصائمه غير انما حاطت وجبت الدابة على فلتة والكمان لا يراى
حقيقه ولا يضمن ما نجت برجلها وهي تسير لا يضمنه الا ماها في النخيه
فلا يضمنه الا ما لا يضمنه وان كان سميما لذلك على معنى انه لو لا تسير
في ذلك الموضع لاحرك هذا الاضرب والاسه ليرى في السبيري في سوت
السبيري والاسه الحصى اى الجني بالماسه بوضعه التقدير وقد عدهم فلا
يؤخذ به ك وان لدنت انسانا فبها او اصدت براسها او خبطت

بيدها

بيدها هو ضامن وقال ابن ابي شيلى هو ضامن في جميع الوجوه لانه مستول
على الدابة بالركوب فصار فعلها كفعالها وكما عتقك انما يضمن فعل الدابة
بواسطة الجمل ولا يضمن في هذه الافعاله ولان يركبه حفيظ الدابة وصيانتها
عنا وسفه صيانتها وواسعه صيانة الدابة عن اللطم والصلام والجرط
لحم قصير في ذلك حتى يقع ما وقع صار متعلبا باقيه فليخلى به وليس في وسفه
صيانتها عن النخيه والضرب بالذنب فلا يضمنه بالتقوى ولا يضمنه غير
مقتصر فيه بل هو ضامن بالصار ذلك ان شرح الكافي والاضل في ذلك ما قاله
القدوري في شرحه ان المسمى في الطوق مباح بشرط التسليم وكلما تولد
من السبيري ما لا يمكن الاحتراز منه فليس يضمن الا ترى انه ما ذور في المسمى
فلا يضمن ما لا يمكن الاحتراز منه كان ذلك متعاما بالتصريف وما يمكن الاحتراز
منه لا يضمنه الا المنع من التصريف لا يقدر ان يحفظه وهذا
فانما اجابنا ان ما كان من العباد والمسمى او يسير الدابة لا يضمن ما يولد منه
لانه لا يمكن الاحتراز منه ولذلك ما اثارته الدابة ليست باجناب من
الحصى الصغار لا يمكن ان يحتمر منه ويسير فاما الحصى الكبار فان
الواجب يضمن ما تولد منه لان ذلك لا يكون الا بالاعتق على الدابة والسبيري
وما لو اوى شروج الجامع الصغير وان اوقفها في الطوق ضمن العوة ايضا
لان صيانة الدواب عن الوقوف ممكنة وان كان غير ممكنة على النخيه
فصار الاعراف يقدر انما يضمنه استبرط التسليمه وقال
اوطانه دابتي فوطيته فعل هذا معنى ان يقال ان الواجب ضامن لما
وطيته الدابة ولكن يجوز ان يكون مبنوعا لا الايطا محذوفين لانه ذلك
فلا يضمنه الا على تقدير ان او طاشت الدابة بيدها او راسها او اللطم العوض

